

فورة استثمارية لرؤوس الأموال العربية في جنوب مصر

مشاريع إماراتية وسعودية وكويتية في الزراعة والصناعة والطاقة



استثمار الأغذية في قلب الاهتمامات

الاتجاه جنوبا وسيلة لدعم هذا الهدف. وتسببت تدرى الأحوال المعيشية في الهجرة جنوب مصر في تصاعد نسبة الهجرة الداخلية إلى القاهرة، أملا في إيجاد فرصة عمل، إلى جانب ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية غير الشرعية. وتميل هجرة أبناء الجنوب، المعروف بصعوبة مصر، من قبل الفئات التي لا تمتلك مؤهلات إلى السوق الليبية للعمل في مجال التشييد والبناء.

ويرى جمال بيومي، أمين عام اتحاد المستثمرين العرب، أن المزايا التي تمنحها الحكومة المصرية للاستثمار في المناطق المهمشة تغير منحنى الاستثمارات العربية من الخدمات إلى الصناعة والزراعة.

وأوضح لـ"العرب" أن الاستثمارات العربية خلال السنوات الماضية تركزت في قطاعات العقارات والخدمات والسياحة والفنادق.

وتتيح هذه التحول تدشين استثمارات لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والاقتصاد المصري، حيث تترتب عليه زيادة في حلقات التشغيل، ما يعظم قيمة الاستثمار في الناتج المحلي، ويضاعف حركة رؤوس الأموال العربية في النشاط الاقتصادي.

ويجذب جنوب مصر بثروتها لمخربة وتعدينية، قد تفتح أفقا استثمارية جديدة أمام الشركات العربية لدخول هذه المجالات، إلى جانب قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي اللذين يشهدان فورة حاليا.

الإماراتي الذي عقد في دبي مؤخرا، عن تأسيس أول مجمع استثماري بالاستعانة بعدد من بيوت الخبرة العالمية في مدينة الفيوم، في جنوب غرب القاهرة. وتمتص مصر حوافز خاصة للاستثمار في جنوب البلاد، منها إعفاءات ضريبية تصل إلى نحو خمس سنوات، ورد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض، ومنع دعم لتشغيل العمالة من خلال تحمل جزء من تكلفة تدريبهم.

وقال محمود الشندوبلي، رئيس جمعية مستثمري سوهاج، إن حوافز قانون الاستثمار الجديد هي السبب الرئيسي في تدفق الاستثمارات العربية نحو الجنوب.

وأضاف لـ"العرب"، أن القانون يمنح في تقديم الحوافز لبعض الأنشطة الاقتصادية إلى حد منح الأراضي بالمجان، خاصة الأنشطة كثيفة العمالة.

وتركز معدلات البطالة والفقر بشكل كبير في جنوب البلاد، نتيجة سوء الخدمات والبنية الاستثمارية على مدى عقود، ما رفع نسبة الفقر إلى 32.5 في المئة.

وتزيد هذه النسبة في محافظات الجنوب عن 66.7 في المئة بمحافظة أسيوط و59.6 في المئة في سوهاج، ثم الأقصر 55.3 في المئة، والمنيا 54 في المئة، وقنا بنحو 41 في المئة، وهي نسب مرتفعة تحتاج إلى جهود وغيرة من الحكومة لتخفيضها، وربما يمتد

مشروعوا زراعيًا حيوانيا، باستثمارات تقدر بـ160 مليون دولار.

وتستهدف الاستثمارات السعودية زراعة نصف مليون فدان بمصر، في مجالات إنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الدواجن والألبان والسكر، جزء منها في جنوب البلاد.



جمال بيومي
مقرات الاستثمار غير
منح الأموال العربية
للصناعة والزراعة

وقالت مجموعة العتيبي للمقاولات والمواد الغذائية الكويتية، إنها تعزز تدشين مشروع زراعي ضخم في مصر، بهدف إعادة تصدير منتجاته إلى السوق الكويتية.

وفي مجال الطاقة المتجددة ضمت قائمة الشركات العربية التي ضخت استثمارات مباشرة في جنوب البلاد، مصدر الكازار والنويس من الإمارات، والفنار وعبداللطيف جميل واكوياور من السعودية.

وأعلن خالد بن كلبان نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للاستثمار، على هامش اجتماعات مجلس الأعمال المصري

غيرت بعض رؤوس الأموال العربية دفعتها في مصر إلى مناطق واعدة في جنوب البلاد، مستفيدة من الحوافز التي أقرها قانون الاستثمار، واستهدفت قطاعات استثمارية جديدة عالية النمو وكثيفة القيمة المضافة، مع وجود سهولة في إعادة التصدير للأسواق الخارجية.



محمد حماد
صاحب مصري

القاهرة - تستهدف مجموعة من الشركات العربية التي تسعى لتوسيع نطاق أعمالها بعض الدول في المنطقة، إقليم جنوب مصر بشكل ملحوظ، بعد أن كانت تقصد المناطق الصناعية الرئيسية المتاخمة للعاصمة القاهرة فترة طويلة.

وقررت رؤوس الأموال العربية فرص الاستثمار في جنوب مصر مبكرا، وسبقت في ذلك شركات محلية، حيث توافر للعمالة الرخيصة والمواد الخام، إلى جانب فرص التصدير من جنوب البلاد عبر البحر الأحمر.

وترتبط حاليا محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا في جنوب البلاد بموانئ على البحر الأحمر، ما يمنح المستثمر فرصة كبيرة لتصدير منتجاته للأسواق الخارجية، أبرزها العديد من الدول الأفريقية ودول الخليج العربي، ولذلك اتجه معظم المستثمرين العرب نحو ضخ أموال كبيرة في صناعات قائمة على التصدير.

وعزز التدفق الاستثماري لجنوب البلاد مؤخرا تدشين القاهرة لشبكة طرق ضخمة من خلال المشروع القومي للطرق باطوال تصل إلى نحو 3400 كيلومتر وباستثمارات تتجاوز حاجز 2.3 مليار دولار.

وتعد كل من مجموعة الراجحي والبابطين السعوديتين، والخرافي ناشيونال الكويتية، والقناة للسكر الإماراتية، نماذج حية للاستثمارات العربية في مجال التصنيع جنوب مصر، بالإضافة إلى الاستثمارات الزراعية الكبرى لشركة المملكة القابضة السعودية، ومجموعة جمال الغريب وموريان الإماراتية التي تستصلح 180 ألف فدان في غرب محافظة المنيا بجنوب البلاد.

وتستأجر دولة الإمارات بنصيب الأسد في مشروع القاهرة القومي لزراعة واستصلاح مليون و500 ألف فدان، وكذلك مشاريع الصناعات الغذائية المرتبطة بالتصنيع الزراعي.

وتتدفق شركة جنان الإماراتية، بالتعاون مع البنك الأهلي المصري،

صندوق النقد الدولي يراجع إصلاحات مصر تمهيدا لقرض جديد

القاهرة - بدأ صندوق النقد الدولي مراجعة برنامج إصلاحات لمصر تمهيدا للإفراج عن المراجعة الأولى من القرض الذي ستحصل عليه القاهرة في وقت توشح فيه الأرقام إلى نتائج جيدة على مستوى نمو الاقتصاد وأداء القطاعات الحيوية رغم جائحة كورونا.

وقال صندوق النقد الدولي الخميس إنه توصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع مصر بعد إتمام المراجعة الأولى لتسهيل استعداد ائتماني جمعه 5.2 مليار دولار.

وأوضح بيان صندوق النقد أن شريحة تبلغ 1.6 مليار دولار سيجري صرفها فور موافقة المجلس التنفيذي للصندوق.

وقال "حقوق الاقتصاد المصري أداء أفضل من المتوقع بالرغم من جائحة كورونا". مقدرا أن ينمو بمعدل 2.8 في المئة في السنة المالية 2020/2021.

1.6 مليار دولار قيمة الشريحة الأولى التي سيجري صرفها من قرض إجمالي بقيمة 5.2 مليار دولار

لكنه حذر من أنه "بالرغم من الدلائل المبكرة على تعافي النشاط المحلي والتحسن في الأسواق المالية، فإن قطاعات أساسية كالسياحة لا تزال شبيهة متوقفة كما أن المخاطر لا تزال مستمرة ولاسيما في ظل موجة عالمية ثانية من الإصابات بمرض كوفيد - 19.

وتابع "من الضروري مواصلة تنفيذ الإجراءات الإصلاحية بقوة، بما في ذلك استمرار التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية، لبناء الصلابة في مواجهة الأزمات، وبما يضمن أيضا الحفاظ على ثقة المستثمرين في مستقبل الاقتصاد المصري".

وفي يونيو الماضي، اتفق الصندوق على برنامج إصلاحات اقتصادية مدته 12 شهرا، يؤهل مصر للحصول على قرض بـ5.2 مليار دولار.

وتشمل هذه الإصلاحات تعديل قانون الجمارك لتسهيل التجارة ومراجعة قانون المنافسة.

كما تشمل تطوير برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز قواعد الإفصاح والشفافية في ما يتعلق بأنشطة الشركات الحكومية، ومخصصات إضافية للإنفاق الصحي.

وتمكن مصر من خفض التضخم إلى بعض أدنى مستوياته حيث تباطأ التضخم إلى 3.4 في المئة في أغسطس الماضي من 4.2 في المئة في يوليو، مقتربا من أدنى مستوياته منذ 2005.

وصعد التضخم إلى ذروته عند 33 في المئة في يوليو 2017 بعد أن طبقت مصر

الجفاف يزيد معدل البطالة المتصاعد بسبب الوباء في المغرب

ما من شأنه إنعاش المالية العامة. وجاءت هذه المبادرة التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس في سبتمبر الماضي في محاولة لجلب مصادر تمويل وتفايدي الركود الذي سببه فيروس كورونا.

وأعلن الملك محمد السادس في خطاب العرش جنوب حينها عن ضخ ما لا يقل عن 12 مليار دولار في الاقتصاد المحلي، لمواجهة نشاط الشركات، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، والتي تعرضت لعراقيل جراء الوباء.

وتنفيذا لهذه الخطط استجابت الحكومة عبر تسخير كل الإمكانيات من تمويلات وتحفيز وتدابير، من أجل توطيد وحسن استثمار الجهود المالي الاستثمارية. كما دعا رئيس الحكومة إلى تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في مختلف المجالات الإنتاجية، ولاسيما الصناعة الموجهة إلى التصدير والفلاحة والتجهيز والبناء والسكن والسياحة ومشاريع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الواعدة للتنمية البشرية كالتعليم والصحة والماء والرقمنة والاقتصاد الأخضر.

المغرب إضافة إلى استقطاب استثمارات جديدة وتدعيم الموجودة فعلا مستقل من فقدان الشغل بالمغرب.

12.7 في المئة نسبة البطالة خلال الربع الثالث من العام مقارنة بـ9.4 خلال نفس الفترة من 2019

وحل مشكلة البطالة بالمغرب أكد المحلل الاقتصادي عبد النبي أبو العرب أن "البرنامج المدمج لدعم وتمويل المقاولات" يعتبر برنامجا رائدا وطموحا في مجال دعم حاملي المشاريع من الشباب والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ستمكن من النهوض بقطاع التشغيل الذاتي وبالمبادرات الشبابية في الأرياف والمدن. ولكبح نزيف كورونا للاقتصاد توجهت الحكومة المغربية إلى تحسين قطاع الأعمال من خلال توفير دعم مالي جديد لتحفيز نشاط المشاريع الاستثمارية قصد تحسين قيمتها المضافة في تنمية الاقتصاد المحلي ومضاعفة المدخيل الضريبية للشركات،

15.5 إلى 18.7 في المئة، فيما سُجلت أهم الارتفاعات لدى حاملي شهادات التأهيل المهني والتخصص.

وأوصى عثمان فهميم، الباحث في الاقتصاد بمختبر الاقتصاد التطبيقي بجامعة محمد الخامس بالرباط، أنه يجب على اقتصاد المغرب إجراء تحول هيكلية يسمح بالانتقال من القطاعات ذات المرونة المنخفضة في اليد العاملة إلى القطاعات ذات المرونة العالية وتوجيه الاستثمارات العمومية نحو المشاريع التي توفر أكبر عدد من فرص العمل.

ونظرا إلى أن القطاع الزراعي حاضن مهم لفرص التشغيل بالمغرب، فقد أعلن وزير الزراعة عزيز أخنوش عن تبعية مليون هكتار من الأراضي من أجل ضمان الأمن الغذائي للمغرب، وهو ورش موجه بشكل كبير للشباب من خلال برنامج خاص يتضمن دعما لهذه الفئة من أجل الاستقرار في الأرياف باعتباره خزانا كبيرا للتشغيل. ويقول خبراء اقتصاد مغاربة إن المعطيات التي جاءت بها الندوية جاءت مدفوعة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن كوفيد - 19 بشكل أساسي بعدما توقفت الأنشطة الاقتصادية والحرفية، وأضاف هؤلاء أن البنية التحتية التي بطورها

العثماني أن أكد أن "حل الوظائف يكمن في المبادرة الخاصة لتحفيز الشباب على إيجاد فرصهم للعمل"، مشيرًا إلى اتخاذ تدابير من أجل تشجيع الشباب والكفاءات على الاستثمار، خاصة عبر مبادرة "المقاول الذاتي والجمعيات". وتشير معطيات رسمية إلى تفشي البطالة بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، وحسب الندوية انتقل معدل البطالة لدى حاملي الشهادات من



المقاربة في مواجهة صعبة

فاقت جائحة كورونا والجفاف في المغرب التحديات الاجتماعية حيث تسببا في شطب الآلاف من الوظائف في ظل ضرب الجفاف لأداء الزراعة واستنزاف الوباء للمهن الحرة والتجارة بسبب الإغلاق وتراجع التسوق.

النمو الاقتصادي، الذي يعتمد على حد كبير على مردود القطاع الزراعي، حيث سجل البلد هذا العام انخفاضا كبيرا في هطول الأمطار ما أجبر المزارعين على البطالة وإيقاف أنشطتهم. وسبق لرئيس الحكومة سعد الدين

الرباط - تشير توقعات الحكومة والبيانات الرسمية إلى ارتفاع معدلات البطالة في العديد من القطاعات الاقتصادية جراء الجفاف وكورونا، في وقت تحاول فيه الحكومة الحفاظ على الوظائف لحماية الاستقرار الاجتماعي. قالت الندوية السامية للتخطيط، الخميس، إن معدل البطالة عاد خلال السنة الجارية ليُسجل ارتفاعا قياسيا بـ3.3 نقاط ما بين الربع الثالث من سنة 2019 والربع نفسه من سنة 2020، حيث ارتفع من 9.4 في المئة إلى 12.7 في المئة بعد انخفاض طيلة السنوات الثلاث الأخيرة الماضية.

وتفيد البيانات ارتفاع حجم العاطلين بـ368 ألف شخص ما بين الربع الثالث من سنة 2019 والربع نفسه من سنة 2020، حيث انتقل عددهم من 1.11 مليون إلى 1.48 مليون عاطل، وهو ما يعادل ارتفاعا بـ33 في المئة، نتيجة ارتفاع عدد العاطلين بـ276 ألفا بالمدن و92 ألفا بالأرياف. ويثير شبح الجفاف المخيم منذ سنوات على المغرب المخاوف من تباطؤ